الباب الثانى

الأمن الثقافى واللغة العربية

حماية اللغة والأمن القومى

إن الحفاظ على اللغة العربية وحمايتها، والعمل على انتشارها، والتمكين لها في أوساط المجتمعات العربية، ليس عملاً تعليمياً تربوياً، أو نشاطاً ثقافياً أدبياً، أو وظيفة من وظائف وزارات التربية والتعليم، والمؤسسات، والهيئات، والمنظمات المختصة فحسب، ولكنه عمل من صميم الدفاع عن مقومات الشخصية العربية، والذود عن مكونات الكيان العربي الإسلامي، وعن خصوصيات المجتمعات العربية الإسلامية، وعن الركيزة الأولى للثقافة العربية وللحضارة العربية الإسلامية وعمل في هذا المستوى وبهذا القدر من الأهمية، يدخل ضمن خطة بناء المستقبل ورسم معالمه، فاللغة العربية ركن أساسي من أركان الأمن الثقافي والحضاري والفكري للأمة الإسلامية في حاضرها وفي مستقبلها، هي القاعدة المتينة للسيادة الوطنية التي تحرص عليها كل دولة من دول المجموعة العربية الإسلامية.

وإذا ذهبنا إلى الواقع اللغوي الراهن في الوطن العربي، نجد بأنه ليس هناك بقعة في العالم المعاصر تشبه البقعة العربية في غناها اللغوي، وتنوعها الحضاري والثقافي ومن يدقق في الواقع اللغوي الراهن، يجد فيه استمراراً للواقع اللغوي، التاريخي، الذي كان سائداً من فترة تكوّن اللغة العربية الموحّدة في شبه الجزيرة العربية، التي اصطلح على تسميتها بالفصحى إلى جانب لهجات القبائل، فمازالت الازدواجية اللغوية

على حالها، ومازال هناك لغتان أو مستويان لغويان يتميزان من بعضهما بوضوح، فالمستوى الأول:هو المستوى الرسمي الذي تمثله اللغة العربية الفصحى بقواعدها المعروفة، في الأصوات، والنحو، والصرف، ويستخدم في التعامل الرسمي، والتعليم، والبحث العلمي، والكتابات الأدبية، والمحاضرات العلمية، والثقافية، والعبادات والإعلام....الخ، أما المستوى الثاني: فهو المستوى الذي نستخدمه في حياتنا اليومية، خارج نطاق التعامل الرسمي، ونستخدم فيه لهجتنا المحلية التي تعلمناها في البيت أو الشارع، وفي هذا المستوى تتمّ جميع عمليات التفاهم والتعامل الشفهي، وهو الذي يطلق عليه اسم اللغة المحكية أو المنطوقة.

التنمية والاستثمار في اللغة

لقد أصبح من نافِلة القول أن نؤكد اليوم أن اللغة تعتبَرُ في حد ذاتها أداةً من أدوات الاستثمار ورأسَ مالٍ تملكهُ الأُممُ والشعوبُ، يمكن تداوُلُه كما نتداول السِّلَع الأخرى، واستغلالُ قيمته السُّوقية وتنميتُها واستثمارُها. وبما أنها كذلك فهي أيضاً تخضع للقانون الذي تخضع له الأسواقُ عادةً من عَرض وطلبٍ ومُنافسة. وقيمتُها التداوُلية ترتفعُ أو تنخفض داخل السُّوق اللغوية (أو بُورصة اللغات)، لكن ليس باعتبار جودتها أو خصائصها الذاتية، وإنما تتحكَّم في تحديدها مؤشِّراتٌ وعواملُ

أخرى من أهمها القوةُ الاقتصادية والسياسية والعلمية والثقافية والعسكرية للمجتمع الذي تنتسِبُ إليه.

ان كيفية استثمار مالنا من رأسِمال لغويّ استثماراً مُباشِراً في تنشيط الدورة الاقتصادية حتى تصبح مصدراً من مصادر الدَّخل الوطني أو القومي على نحو ما تفعله إنجلترا وأمريكا وفرنسا وغيرُها من الدول الغربية التي أصبحت تجني أرباحاً مادية ومعنوية طائلةً نتيجة تسويق لغاتها وتصديرها بأشكال وطرُق متنوِّعة جداً، سواءٌ من خلال إنتاج برامج متطوِّرة لتعليم لغاتها أم من خلال المدارس والمعاهد المتخصصة في تعليم تلك اللغات، وغير ذلك من الطرق والوسائل المباشرة وغير المباشرة فنحن نعلَمُ أن فرنسا مثلاً قد استثمَرت أموالاً طائلةً من أجل نشر لغتها في كل أنحاء العالَم، وركَّزَت بصفة خاصة على مُستعمراتها القديمة ولا شكَّ في أنها كانت تُخطِّطُ لذلك قبل أن تغادر هذه المُستعمرات فلما غادَرَتها أصبحت هذه الدولةُ تعيش في جزءٍ كبيرٍ من اقتصادها ودَخلها الوطني على الأرباح التي تَجنيها من استثماراتها في المجال اللغوي وفي هذا الإطار يجب استحضار قول ديجُول الشهير لقد صَنَعَت لنا اللغةُ الفرنسيةُ ما لم تَصنَعه الجُيُوشُ وليست مجموعةُ الدول الفرنكفونية التي يقتربُ عددُها من السِّتين إلا روافدَ لتغذية الاقتصاد الفرنسي بطريقة أو بأخرى، مُباشِرةٍ كتعليم اللغة الفرنسية الذي أصبح يُدِرُّ أموالاً باهظةً على مؤسسات التعليم الفرنسي ومراكز تعليم اللغة، وكبيع الكُتُب والصُّحف

والمنتج السينمائي والدَّرامي وكلِّ أنواع الإنتاج الثقافي والإعلامي والعلمي والفنّي الأخرى أوغير مُباشِرة، وهي الأوسع نِطاقاً والأكثرُ ربحاً. فأغلبُ المُعاملات التجارية الفرنسية، تتمُّ مع هذه الكَوكبة من الدول التي تدور في فلكها، وأغلب صادراتها موجَّهةٌ إليها، فضلاً عن الخَدَمات والاستشارات والدراسات والتدريبات والتقنيات وهلم جراً فلو احتاج شخصٌ من أبناء الدول الواقعة في الفلك الفرنكفوني إلى علاج لقصَدَ الطبيبَ الفرنسي والمَشفى الفرنسي والدواءَ الفرنسي، ولو احتاجَ إلى آلة أو لباسٍ أو حذاءٍ أو رَبطة عُنُق أو مَطعماً للأكل أو مَشرَباً لاختار دائما المنتج الفرنسي ولو أراد قضاءَ عطلته لاختار بالأسبقية طائرةً فرنسية وقصد بلداً فرنسياً أو ناطقاً بالفرنسية وهكذا الحالُ لو أراد مُحامياً دولياً أو مُستشارًا اقتصادياً أو عسكرياً أو سياسياً أو تِقنياً أو قانونياً أو حتى مُدرِّبا رياضياً أو بَهلواناً مُهرِّجا إلى آخر اللائحة التي لا تنتهي من حاجيات الأفراد والدول الضرورية والتافهة معاً وبذلك تصبح التبعيةُ اللغويةُ تبعيةً اقتصاديةً ثم سياسيةً بالضرورة بل بإمكاننا أن نجزم جَزماً قاطعاً بأن نشر اللغة والثقافة الفرنسيَّتين خارجَ حُدودَ فرنساً ليس إلا طريقاً واضحاً لخدمة اقتصادها فالاقتصادُ هو الهدفُ وهو الأساسُ، وإنما اللغةُ وسيلةٌ أساسية ومَعبَرٌ ضروري ولذلك نرى أنه ليس من العبَث أن تُنفِق الدولة الفرنسية أموالاً طائلة على منظمة الفرنكفونية والهيئات المتفرِّعة عنها

وأن تكون الدولة الوحيدة التي أحدَثت لحماية لُغتها واستثمار انتشارها وزارةً خاصة هي وزارة الفرنكفونية .

وما يقال عن فرنسا يمكن قولُه بالمثل عن بريطانيا وأمريكا اللتين استطاعتا بفضل نشر اللغة الإنجليزية أن تستحوذا على أكبر نسبة من الاقتصاد العالمي ولنا أن نتخيَّل مقدار الأرباح المادية وحدها دون الأرباح المعنوية التي لا سبيل لحصرها وعَدّها، التي تجنيها كلٌ من هاتين الدولتين المذكورتين، من نشر اللغة الإنجليزية وتعليمها. ولاسيما إذا علمنا أن الإنجليزية قد أصبحت اليوم ذاتَ جاذبية خاصة باعتبارها لغة العولمة ولغة العلوم والاقتصاد والتكنولوجيا على سطح الكرة الأرضية، وإتقانها أصبح ضرورة من الضرورات للحصول على مناصِب الشغل المناسبة والمُربحة، وهذا ما يُثير غيظ الدول الأخرى التي تُنافِسُ الإنجليزيةَ لغاتِها منافسة قوية فكلُّ دول العالَم تُنفِق أموالاً ضخمة على تعلُّم الإنجليزية بينما الدولُ الأنجَمْريكية لا تُنفِقُ شيئاً من أجل تعلُّم اللغات الأخرى لأنها ليست في حاجةٍ إليها.

ويمكن أن يقال إن القوة الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية لهذه الدول التي ذكرنا، هي التي أصبحت تُجبرُ الناسَ في العالَم على تعلُّم لغاتها والتسابُق نحو اكتسابها، وبالتالي فإن قوة لغاتها من قوة اقتصادها وما تملكُه من علوم وتِقنيات رفيعة. وهذا صحيحٌ من وجه، ولكننا لا

نستطيع أن نُنكِر، من وجهٍ آخر، أن انتشار لغات هذه الدول عن طريق المدِّ الاستعماري في الأصل، قد أسهَمَ بشكل كبير في فتح أسواق عالمية واسعةٍ أمامَ اقتصادياتها وتجارتها وجعلَ كلَّ واحدةٍ منها بمثابةِ قُطبٍ تدورُ حوله مصالحُ الدول المُستعمَرة سابقاً فلو لم تكن فرنسا (وهي دولة متوسِّطة المساحة لا يتجاوزُ العددُ الإجمالي لسُكانها ثلاثةَ وستين مليوناً في وقتنا الراهن وهو سنة ٢٠١١ م أصُولُ العديد منهم من مُستعمرات سابقة ودولٍ أخرى) قد أرسَخَت جُذورَ لغتها في مناطق مختلفة من العالم، لما كان بمُستطاعها أن تعيش في مستواها الاقتصادي المُريح حالياً ولولا أن اللغة الإنجليزية كانت قد اكتسَحت جزءاً واسعاً من كل القارات، ففتَحت بذلك أسواقاً لا حدود لها، لما كان لأمريكا وبريطانيا هذه القوةُ الاقتصادية الحالية ولا شك في أن قدرتَهما الاقتصادية الضخمة هي التي تُساعدهما الآن على تمويل برامجَ ضخمةً للإنتاج العلمي والتكنولوجي والبحث العلمي ولا ينبغي أن ننسى أيضاً أن أحد الأهداف الأساسية من وجود الاستعمار الغربي كان هو الرغبة في فتح أسواق كبيرة لصناعته وترويج صادراته وإيجاد العمل لأبنائه وللمحافظة على استمرار هذه الأسواق مفتوحةً على الدوام كان لا بُدَّ من رَبط المُستعمَرات بالقُوى التي استعمَرَتها، وكان لا بُدَّ للغة أن تقوم بهذا الدور.

دور اللغة الوطنية في التنمية وتحقيق الأمن الثقافي

إن التنمية الشاملة والمُتوازنة،هى التي تتكاملُ فيها الجوانبُ الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كافةً،وإلا فكلُّ تنمية لا تقوم على تفاعُل هذه العناصر وتكامُلها فهي تنميةٌ عَرجاءُ وتجربةٌ فاشِلة وكلُّ مَن يتوهَّمُ أنه يمكن اختصارُ التنمية في الجانب الاقتصادي وحدَه دون إعتبار للجانب الثقافي والاجتماعي، فهو واهِمٌ بلا شكٍّ، لأنه لا يمكن أن نتصوَّر مجتمعاً غارقاً في الجهل والأمية والأمراض الاجتماعية الكثيرة يستطيعُ أن يُحدِث تقدماً اقتصادياً حقيقياً، ولاسيما أن أهمَّ أداةٍ من أدوات الإنتاج الاقتصادي هي المعرفةُ والوعيُ واكتسابُ أُسُس التِّقنيات كما لا يمكن تصوَّر وجود اقتصادٍ متحرِّرٍ من التبَعية الأجنبية ومُوجّهٍ لفائدة التنمية الداخلية للمجتمع وليس لتقوية اقتصاد خارجيٍّ، دون وجود تحرُّر من الهيمنة الثقافية الخارجية.

والتنمية التي تعمُّ بنفعها كلَّ أفراد المجتمع وفئاته وطبقاته، وتستفيدُ منها كلُّ جهات البلاد ومناطقه، على حدٍّ سواءٍ فالتنمية لا تكون شاملةً ولا متوازنة إذا ما وُجِّهَت لصالِح مجموعة أو فئةٍ أو طبقةٍ أو جهة أو منطقة دون غيرها فالتنميةُ ثروةٌ، والثروةُ يجب أن تُوزَّع بالعدل على كلِّ من يُسهِمُ في إنتاجها حسبَ درجة إسهامه، لأن ذلك من بواعث الاستقرار في المجتمع.

والتنميةُ المُوجَّهةُ لفائدة الإنسان فالتنميةُ لا تُرادُ لذاتها، ولكن لما تحقّقُه للإنسان، وما تجلُبُه له من سعادة وراحة ورَفاهِيه واطمئنانٍ، ويأتَّى ذلك من وجهين: الأول تُفضي إلى خِدمته وإسعاد حياته وجَلب مَنفعته وتحسين ظروف معيشته، وحفظ صِحَّته، وتوفير أمنه وكرامته وعزةِ نفسه، وحُريته، ونيل حقوقه الإنسانية الكاملة ولا يمكن للإنسان أن ينال حريَّتَه وكرامتَه وحُقوقه الكاملة إلا في جوٍّ من الديمقراطية السياسية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية وتُفضي إلى تنمية قدُراته العقلية والفنّية وصَقل مواهبه،والرفع من مستوى تعليمه وخِبرته وثقافته ووَعيه فالإنسانُ هو محورُ التنمية دائماً هو أداتُها ومُحرِّكُها وصانِعُها، وهو الذي يجب أن يستفيد منها ويَنعَمَ بمَنتجاتها وثِمارها.

ومن الذين دافعوا عن هذه الفكرة أيضاً اللغوي الفرنسي لوي جان كالفي الذي قام هو الآخر بعقد مقارنة بين عدد من الإحصاءات المتعلقة بتوزيع اللغات عبر القارات فتبيَّن منها أن عدد اللغات في العالم يسير في خط تنازُلي كلما اتجهنا نحو مناطق أكثر نموًا عُمرانيًا وحضارياً مثل أوروبا، ومن ثمَّ وجد نفسه أيضًا مضطراً لطرح السؤال الآتي: هل هو من قبيل الصدفة، أم من قبيل الضرورة أن نجد الدول أو القارات الأكثر فقراً هي الأكثر من حيث عدد اللغات، وأن الدول أو القارات الأكثر غنى هي الأكثر مَيلاً أو توجهاً نحو التوحّد اللغوي ؟ وبعبارة أخرى: هل كان على هذه الدول أن تلتقي على لغة واحدة من أجل أن تبني نفسها؟ مما

يعني أن الدول السائرة في طريق النمو عليها أن تتوجَّه نحو شكلٍ من أشكل الوحدة اللغوية، أو على الأقل أن تكون لها لغةٌ تجمع بينها (ليس بالضرورة على حساب اللغات الخاصة بكل دولة ولكن في تكامُل معها)، وأن المطالب الهُويّاتية التي تعبِّر عن نفسها اليوم في الدول النامية ليست إلا ضرباً من الثراء أصبح مُمكناً الوصولُ إليه بفضل التقدم الذي حقَّقته هذه الدول أي أن الدفاع عن اللغات الصغرى، كما يظهر في الإعلان العالمي للحقوق اللغوية والميثاق الأوروبي للغات، قد يكون مجرد تعبير عن ثراء قابل للتحقُّق في لحظة من تاريخ الدول النامية التي ليس لها علاقةٌ وطيدة مع مشاكل الدول السائرة في طريق النمو التي لا تستطيع على كل حال أن تحظى بهذا الثراء.

إن العِبرةُ في نظر كالفي وغيره من الذين يركِّزون على وظيفية اللغة، تكون بالفائدة التي تعود بها هذه اللغةُ أو تلك على المجتمع الذي يستعملُها، والوظيفة التي تقوم بها، وذلك هو المهم فاللغاتُ إنما وُجِدت لتخدُم الإنسانَ والمجتمع وليس العكس وهذا ما يعطي مشروعية تامة لسؤاله الآتي هل نحن إذا ما لجأنا إلى كتابة كل اللغات الإفريقية واستعمالها جميعها في التعليم والاعتراف بها رسميًا، سوف يفيدُ ذلك في تحسين وضعية متكلمي هذه اللغات وفي التنمية الداخلية وفي مكافحة العولمة، والحد من موت الأطفال وانتشار مرض الإيدز .. الخ؟ والمعنى الذي يكمُن وراء هذا السؤال هو أن التعدد اللساني لن يفيد شيئاً حتى لو

قمنا بمجهود كبير لترقيَّة كل اللغات العالمية والمحافظة عليها بكتابتها واستعمالها في التعليم .. الخ.

ولو مضينا في الاستشهاد بآراء اللغويين والباحثين الذين يقولون بفكرة التوحُّد اللغوي وعلاقته بالنمو الاقتصادي والبشري، لوجدنا فيهم من يصل إلى حدِّ القول بضرورة توحيد كل لغات العالَم في لغة واحدة ليصبح الاقتصادُ العالميُّ أكثرَ اكتمالاً ونمواً يقول أحدُهم إن الاقتصاد المثالي يفترض مسبقاً لغة واحدة للعالم كله ولكننا لسنا من أصحاب هذا الرأي الذي يسعى أصحابُه لتدعيم تيار العولمة الاقتصادية والثقافية واللغوية ولو على حساب كل لغات العالَم بأسرها ولسنا من دُعاة هذا الموقف المتطرِّف على كل حال. إنما نقف عند حدود القول بالرأي الذي يذهب إلى أن كثرة تفريخ اللغات في بلد من البلدان أو مجتمع من المجتمعات، لا يخدُم مصلحته في التنمية الشاملة اقتصادياً وبشرياً واجتماعياً وثقافياً، زيادةً على كونه يُضعِفُ الوحدة الوطنية ويُسهم في انقسامها وتفتُّتها وتَوهين التماسُك الاجتماعي، وأنه في حالة وجود هذا التعدد الاضطراري، فإنه لابد للدولة من اللجوء إلى اختيار لغة واحدة من بين اللغات الموجودة، تكون أكثرَ كفاءةً وتُضجاً، فتجعلها لغتَها الأساسية لتسيير دواليبها وأجهزتها الحكومية وأداةً موحَّدة للتنمية الشاملة، مع إسناد وظائف أخرى مُساعدة لبقية اللغات.

ونحن لا ننكر وجودَ رأي آخر يقول بعكس هذا، أي بعدم وجود علاقة سببية أساسية إيجابية أو سلبية بين التغيُّر في نمو أمة والتغيُّر في مستوى تجانُسها اللغوي، وأن قاعدة التعدد يسير مع الفقر والتخلف والتوحّد يسير مع الغنى والتطور، ليست مطَّردة، والمثال الذي يكسر القاعدة هو دولةُ رْوانْدا التي ليس فيها تعددٌ لغوي داخلي ولكنها مع ذلك دولةٌ فقيرة أي على النقيض تماماً من إيسلندا الدولة التي كانت من أغنى دول الغرب قبل أزمة ٢٠٠٨ م والخالية من التعدد اللساني الداخلي أي ليس فيها لغاتٌ وطنيةٌ متعددة ولكن هذا الرأي يظل ضعيفاً مع ذلك، والاستثناء الوحيد الذي أوردوه إنما يؤكد القاعدة ولا ينفيها إذ كل قاعدة لها استثناءات. ورغم أننا نُقرُّ - مع كولماس - بأن تخفيض عدد اللغات في البلدان المتخلّفة لا يؤدي بالضرورة وبشكل آلي إلى الرفع من مستوى التنمية أو الخَفض من مستوى تخلُّفها، لكن هذا لا ينفي حقيقة واضحةً وهي أن التنمية لا يمكن أن تحدث باللجوء إلى استعمال عشرات اللغات في البلد الواحد فإذا حدث أن وقع تطوُّر كبير في بلد متعدد اللغات، فلا شك أن ذلك قد تمَّ باستخدام أقل عدد ممكن من لغاته وليس بكل اللغات الموجودة فيه. وغالباً ما يتمُّ اللجوءُإلى لغة أجنبية أو لغة وطنية مشتركة بها ينتشر التعليمُ وتُنقلُ الحضارةُ والمدنيةُ الحديثة وتُوطَّنُ المعرفةُ، دون المساس بوضع اللغات واللهجات المحلية الأخرى أو النَّيل منها. لذلك ثم إنه بإمكاننا أن نوجه سؤال: هل تخفيضُ عدد اللغات يؤدي بالضرورة إلى

خفض التخلّف؟ بسؤال مضاد، هل إذا نحن قمنا باستعمال كل اللغات الموجودة في البلدان المتخلّفة كالدول الإفريقية في التعليم وحافظنا عليها ونقلناها من الطور الشفوي إلى الكتابي وجعلناها كلّها لغاتٍ رسمية، سيؤدي ذلك إلى نقل هذه البلاد بشكل آلي وحتمي من طور التخلف إلى طور التقدم والتطور؟

التنمية والأمن الثقافي واللغوي

إن التنمية الشاملة والمُتوازنة، على نحو ما أشرنا إليه سابقا، هي إحدى الركائز الأساس في صُنع الاستقرار السياسي والاقتصادي وتوفير السِّلم الاجتماعي، وهذا بدوره وفي الوقت ذاته هو الذي يسمحُ بوجود مُناخ يساعِدُ على التفرُّغ للعمل وتكثيف الإنتاج وزيادة النمُوِّ الاقتصادي، ويُحفّزُ النشاط الثقافيَ والعلمي ويُفتّقُ أكمامَ الإبداع الفِكري والفنّي. فالأمران إذن مُترابطان ومُتلازمان التنمية تُوفّر الاستقرارَ، والاستقرارُ يوطّدُ أركانَ التنمية ويتحقّقُ الأمنُ الثقافي في نظرنا بوجود مجموعة عناصر متضامِنة من أهمها:

١-التَّنمية الثقافية: وهي تعني أشياء كثيرة منها تنميةُ المعارف، وصيانةُ الموروث الثقافي بمختلف جوانبه، وتطويرُه والإضافةُ إليه، وتنميةُ الإبداع الفني والفكري والحضاري، وصَقلُ المواهِب، وتنميةُ الصناعات الثقافية... الخ. ولا يمكن لمجتمع من المجتمعات أن يُحافِظ على ثقافته

ويُنمِّيَها ويُطوِّرها بغير لغته الوطنية أو القومية ولاسيما أن اللغة هي الوعاءُ الذي يحفظُ هذه الثقافة وينقلُها من جيلٍ إلى جيلٍ، وهي الأداةُ المُعبِّرةُ عنها تعبيراً صادقاً، ولا يمكن لأية لغةٍ أخرى أن تنوبَ عنها في ذلك، لأنه لا يمكنُ لأية ثقافة أن تتشَكَّلَ وتُصاغ بغير لغة المجتمع الذي أنتَجَها إن اللغة هي مُكوِّنٌ أساسٌ من مُكوِّناتِ هذه الثقافة فهل سَمعتَ بثقافة لا لغة لها؟

٢ـ الحفاظ على مُكوِّنات الهُوية الثقافية للمُجتمع وتُعدُّ اللغةُ في مُقدمة هذه المُكوِّنات الأساسية فأهمُّ ما يُميِّزُ مجتمعاً عن بقية المُجتمعات هو لغتُه التي بها صاغ أسلوبَه وتجاربَه في الحياة، وتَشَكلَّت شخصيَّتُه وفِكرُه ونَظرتُه الخاصة للعالَم. وعبَّرَ عن عواطِفه ومَشاعره ووُجوده وكِيانه.

٣ ـ التحَرُّرُ من التَّبعية الثقافية والفكرية: لأن هذه التَّبعية تجرُّ بكل تأكيد إلى تبَعية اقتصادية وسياسية، ثم تتحوَّل إلى تبَعية عامة ولا سبيل إلى ذلك إلا بالتخلُّص من التبَعية اللغوية. وهذا لا يتمُّ إلا بردِّ الاعتبار للغة الوطنية المشتركة والموحِّدة والتمكين لها واستعمالها في كل المجالات الحيوية من تعليم بكل مراحله وأطواره وتخصُّصاته، وإعلامٍ بكل وسائله، واقتصادٍ ومُعاملات تجارية وتحرير العُقود وكتابة اللافتات والشِّعارات كما إن استرجاعَ مكانة اللغة وإعادة الاعتبار إليها، معناهُما الانقلابُ على

التبعية والاستلاب وإذا كانت اللغة هي أساس التبَعية، فلنَجعل منها أداةً للتحرُّر من التبَعية فهي على كل حال سيفٌ ذو حدَّين وهذا الأمرُ لا علاقة له بمسألة التَّثاقف، ولا بتعلُّم اللغات الأجنبية وإتقانها والاستفادة مما تُضيفُه للإنسان من روافِدَ فكرية وثقافية تُكسِبُه ثراءً وسَعَةَ أفُقٍ واطِّلاع لكن على الإنسان أن يستفيد من اللغات والثقافات الأخرى ثم يُعبِّرُ عنها وينقُلها إلى لغته وبهذه الطريقة يستطيع أن يقدِّم للغته خدمة جليلة بإغنائها والإسهام في تنميَّتها.

٤ ـ الأمن اللغوي: الأمنُ اللغوي عنصُر أساسي من عناصر الأمن الثقافي وشرطٌ ضروريٌّ من شروط التنمية الثقافية ويتحققُّ هذا الأمنُ اللغوي من خلال العناصر الآتية :

١: التنمية اللغوية: اللغةُ الوطنية هي مُكوِّن أساسيٌّ لكيان المجتمع، وهي، كما قلنا من قبلُ، وعاءُ ثقافتِه ولسانُها الناطِقُ المُعبِّرُ، بل هي روحُ المجتمع وخُلاصةُ تجربته وحضارته والمادةُ التي تصُوغُ فِكرَه، ولذلك لا يمكنُ لمجتمع على هذا النحو أن يتَجرَّد من لغته أو يُفرِّط فيها إلا إذا كان يريدُ الانتحارَ والتخلُّص من ذاته وذاكرته وكلِّ ما يربطُه بانتمائه الثقافي والحضاري كما لا يمكن تصوُّرُ تنمية ثقافية وعلمية ومعرفية لهذا المجتمع بدون تنمية لغته فاللغةُ أساسُ كلِّ ثقافة، وأساسُ كلِّ فرع من فروع التنمية الشاملة سواء من الناحية الاقتصادية أم الاجتماعية

والثقافية فبها يتمُّ نشرُ الوعي وتعميمُ التعليم وتوطينُ المعرفة وتعميمُ المُشاركة وتقوية التماسُك الاجتماعي والتحرُّرُ من التبَعية الثقافية والاستلاب اللغوي والفكري وكلُّها عوامِل فاعِلة في التنمية الشُّمولية وتؤدي في الوقت نفسه إلى تحقيق ما نسمِّيه الأمنَ الثقافي وتنمية اللغة الوطنية يكون عن طريقين: معنوي ومادي.

فالأولُ: طريقُه الاعتزازُ بها، وإرساخُ مكانتِها في المجتمع، والتَّمكينُ لها، وتربيةُ الأجيال على حُبِّها واحترامها، والتشبُّثُ بها، والاعترافُ بدورها وأهميَّتها في التنمية.

والثاني: طريقةُ خِدمتُها والنهوضُ بها، وإصلاحُ ما يحتاجُ منها إلى إصلاح، وتطويرُها، وإغناءُ مُعجمها، وتبسيطُ القواعد الواصِفة لها، ومراجعةُ مناهج تعليمها، ونشرُها وتعميمُ استعمالها في كل المجالات ولاسيما كل مراحل التعليم، وكل المرافق الإدارية والوسائل الإعلامية.

٢: حماية اللغة الوطنية مما يُهدِّدُها داخلياً وخارجياً واللغةُ العربيةُ كما نعلَمُ تواجهُ منذ القرن التاسع (أي منذ بداية عصر الاستعمار) حملةً ضاريةً تهدِفُ إلى إضعافها وإنهاكِها والتشكيك في قدراتها وفي جدواها وأهميَّتها،وتسعى إلى تنحيَّتها والقضاءِ عليها ومُزاحَمتها باللغات الأجنبية التي ما تزالُ كلَّ يومٍ تُطاردُها وتحتلُّ مكانَها في مجالات حيوية مختلفة وتزدادُ التحدِّياتُ التي تواجهُ العربية خلال الفترة الأخيرة بسبَب

المَدِّ العَولمي الذي يسير بخُطى حثيثة نحو محو الهُويات والقضاء على الخُصوصيات وإماتة الكثير من اللغات التي لا تمتلك قُدرة الصُّمود والمُواجهة أمام الإنجليزية وغيرها من كُبريات اللغات وبالإضافة إلى اللغة الأجنبية التي فرضَت الحربَ على العربية، هناك جبهتان داخليتان يسعى خصومُ العربية وثقافتِها إلى إذكاء نيرانها بشَراسة قد لا تَقلُّ عن شراسة الجبهة السابقة، وأعني بهما جبهة اللهجات الدارجة المتفرِّعة عن العربية التي يُراد لها أن تحلَّ محلَّ الفُصحى، وجبهة اللهجات المحلية الوطنية الأخرى (الأمازيجيات في حالة المغرب والجزائر) التي يُريدُ بعضُهم أن يجعل منها أداةً لمحاربة العربية أما الصراعُ بين العربية واللغة الأجنبية المُهيمِنة، فهو في الواقع صراعٌ حقيقيٌّ قائمٌ بالفعل بين لغة وطنية رَسمية لمجتمَع لا يمكن لتنمية ثقافية واقتصادية وسياسية أن تقوم فيه بدونها، وأخرى دخيلة تحاول أن تحُلَّ محلَّها وتزيد في بسط هيمَنتها الثقافية وسيطرتها الاقتصادية،وهذا ما يتعارضُ تماماً مع الشروط الأساسية للتنمية التي تحدَّثنا عنها وأما جَبَهات الصراع الأخرى التي أُريدَ فتحُها عُنوةً بين العربية ولهجاتها العامية المتفرِّعة عنها من جهة، ثم بين العربية واللغات أو اللهجات الوطنية الأخرى (كالأمازيجيات في حالة المغرب والجزائر) من جهة ثانية، فهي جَبَهات لصراع وهميٍّ مُفتَعلٍ، يجب التخلُّصُ منها وعدَمُ الانخداع بها، والإسراعُ بإغلاقها والفراغ منها نهائياً في إطار تخطيط لغوي متوافق عليه، لأن علاقة

العربية بالمُكوِّنات اللغوية الوطنية كلِّها يجب أن تظل، كما كانت في السابق، علاقةَ تفاعُل وتكامُل وتعايُش وتشارُك وتعاوُن في كل ما من شأنه أن يُفيد التنمية ويُشيعَ السِّلمَ الاجتماعي والأمنَ الثقافي واللغوي.

أن العربية الفصحى تعايَشَت مع سائر بناتها من اللهجات المُنحرفة أو المتطوِّرة عنها، دون أي صراع أو تقاتُل ولا يتعارضُ قولُنا هذا مع ما وضَعَه كثيرٌ من اللغويّين المسلمين من كُتُب في مُلاحقة أخطاء العامة، فذلك عمَلٌ علمي وتعليميٌّ مَحضٌ، كان يرمي إلى تصحيح الاستعمال وتقويمه لدى مُستخدِمي الفُصحى والحَريصين على نقائها وسلامة أسلوبها، وهو ما يحدُثُ عادةً في سائر اللغات، ولا يمكن أن نعتبره صراعاً لغوياً حقيقياً. وإذا كنا اليوم نحذّرُ من الدعوات المُسانِدة للدَّوارج والعاميات، فلأنها تجاوزت الحُدود الطبيعية المَعقولة وتحوَّلت من مسألة ثقافية أو لغوية بَحتَة، إلى مسألة إيديولوجية تسعى لاستغلال هذا الموضوع والرُّكوبِ عليه لغاية لا يستفيدُ منها إلا أعداء هذه الأمة العربية الإسلامية، وخُصومُ وحدتها ونهضتها التنموية الحقيقية التي تنتظرُها شعوبُها منذُ عُقود وعُقود وإلا ماذا تستفيدُ أُمتُنا العربيةُ الإسلامية بتياراتها وأجنحتها المختلفة من وراء هذه الحرب الضارية التي توقدُ نيرانُها ضدَّ الفُصحى وتُقرَعُ الطبُولُ لمَحوها نهائياً أو تهميشها شيئاً فشيئاً،وإحلال تلك العاميات واللهجات المحلّية محلَّها في التعليم والإدارة والإعلام وغيرها من المجالات الأخرى، وتقوية دور اللغة

الأجنبية ومساعدتها على إحكام سيطرتها التامة على كل مظاهر الحياة؟ ماذا تستفيدُ هذه الأمةُ من وراء القضاء على أغلى شيءٍ تمتلكُه عن ماضيها وتاريخها وأمجادها، وأحسن أداة في يدها توحِّدُ بها جُهودَها وتبني بها مُستقبَلَها ونَهضَتَها وتنميَّتَها الشاملة؟ ماذا نجنيه من كلِّ ذلك سوى تَجزيءِ المُجَزَّإِ وتقسيمِ المُقسَّم، وزيادة الفُرقة والتَّشَرذُم، وكلِّ ما يؤدي إلى زيادة الضَّعف والوَهَن والتخلُّف والصراعات التي لا تنتهي؟.

وتاريخ العربية الطويل يشهدُ بتعايُشها السِّلمي في تفاعُلٍ وتكامُل أدوارٍ مع سائر لغات الشعوب الإسلامية ولهجاتها، دون أن يكون هنالك ما يُبرِّرُ وجودَ حروب أو صراعات بينها، ولاسيما أن تلك الشعوب، مع احتفاظها بشيء من لغاتها، لم تعمل في يوم من الأيام على مُحاربة العربية أو الاستهانة بها أو محاولةِ اجتثاثِ أصولها، ولو كانت قد سَعَت من أجل هذا الأمر، لما بقيَ للعربية وجودٌ إلا في جزءٍ صغير من الجزيرة العربية، بل إن عكس ذلك هو ما حصَل تماماً فالعربيةُ كانت دائماً محلَّ تقدير واحترامٍ واعتزاز في نفوس كل أبناء الأمة الإسلامية، ولم ينهض بخدمتها ونشرها ونقلها عبر الأمكنة والأزمنة المختلفة، أكثرَ مما نَهضَ به العلماءُ من أصول غير عربية كسيبويه وأبي علي الفارسي، وابن جنّي والزَّمخشري وأبي علي القالي، وعبد القاهر الجُرجاني، والفارابي اللغوي، والاستراباذي وابن آجرُّوم وابن القوطية وابن مُعطي والجزولي والمَكودي وسواهم كثير.

٣: تدبيرُ الشأن اللغوي الداخلي للمجتمع تدبيراً عقلانياً حكيماً ورصيناً، وترشيدُه على النحو الذي يُوفّرُ الشروط الموضوعية لاستِتباب سِلم لغويٍّ دائمٍ، يُسهم في المحافظة على مقوِّمات الهُوية وتعزيز اللُّحمة الاجتماعية التي هي من الشروط الضرورية للتنمية، ويَحُولُ دونَ التمزُّق والتَّشرذُم والصراع القائم على أُسُس لغوية ذاتِ الخلفيات العِرقية أو الثقافية ولا بد لهذا التدبير أو التخطيط اللغوي العَقلاني من أن يقوم على:

أ - أخذ جميع الرموز التعبيرية والمُكوِّنات اللغوية الوطنية بعين الاعتبار، وتوزيع الوظائف بينها بحسَب إمكانيات كلٍّ منها وطاقاتها وقدراتها سواءٌ في التواصُل الاجتماعي أو الإسهام في مجال أو أكثر من مجالات التنمية.

ب - إعطاء مكانة سيادية خاصة ومتميِّزة للغة الوطنية الأولى التي هي لغة الحضارة المشتركة لكل الدول العربية بكل فئاتها ومكوِّناتها العِرقية والدينية وفروعها الثقافية،وفرضُ احترامها واستعمالها في كل المجالات من تعليم وإدارة وإعلام واقتصاد وسوى ذلك من المجالات.

ج - تقليصُ الدَّور الذي يجب أن تضطلع به اللغةُ أو اللغاتُ الأجنبية، وتحديدُ الهدف من تعليمها واستعمالها، وهو التفتُّح على العالَم الخارجي والتواصُل معه، والاستفادةُ منها في اكتساب أنواع الخبرة المُحتاج إليها، والاستعانةُ بها في البحث العلمي والتبادل التجاري، ونحو ذلك وعدم

تجاوُز هذه الحُدود بالسيطرة أو الهَيمَنة أو الحُلول محلَّ لغةِ السيادة أو تهميشها كما هو الواقِعُ الحالي وهذا يقتضي أن تُعلَّم في المدارس والجامعات باعتبارها لغاتٍ أجنبيةً للغايات المذكورة، ولا تُستعمَل بَتاتاً في تلقين العُلوم والمواد الدراسية إلا اللغةَ الوطنيةَ وحدها، باستثناء بعض الحالات التي يمكن حَصرُها حصراً في مرحلة ظرفية معيَّنة.

د ـ وإذا كنا نعيشُ في عصر يُحتِّمُ على الشخص معرفة أكبَر عدد مُمكِن من اللغات، ويَفرضُ على مناهجنا التعليمية أن تُسلِّح الأجيال الجديدة بالعُدَّة اللغوية اللازمة، فإن التَّعدُّد اللغوي يجب، من ناحية أولى، أن لا نفهمه فهماً سَطحياً خاطئاً، أي بمعنى تجميع كَمِّي لعدد من اللغات على حساب العُمق المعرفي والمَردود التعليمي، لمُجرَّد التظاهُر والتباهي فذلك مرضٌ من الأمراض الاجتماعية التي ينبغي أن نتخلَّص منها لا أن نتبناها والتعدُّد اللغوي من جانب آخر، ينبغي أن لا يتحوَّل معناه إلى تفتيت وتلوُّث لغويّين، وأن يكون على حساب لُغتنا الحضارية المشتركة، من جهة ثالثة بل إن كلَّ تخطيط لغوي عليه أن يضع نُصبَ عينيه أن التعدُّد يجب أن يُوجَّه نحو حماية المكانة السيادية لهذه اللغة الحضارية الأولى وجعلها مِحورَ اللغات كلها وطنية كانت أو أجنبية، وليسَ لمُزاحمة مكانتها أو تقليص دورها ومساحات استعمالها وفي مقابل ذلك يجب أن تُعطى للغات الأجنبية التي يمكن تعلُّمُها قيمة اعتبارية متساوية فيما بينها، لا فضل لإحداها على الأخْرى، مع عدم الاقتصارعلى لغة أجنبية

واحدة فإذا فتحنا سُوقَ اللغات الأجنبية وحرَّرناه من احتكارِ لغةٍ واحدة (كحال الفرنسية في أغلبية المنطقة المغربية)،وحدَّدنا الأهدافَ التي نرومُها من تعلُّم اللغات الأجنبية، وعزَّزنا مع هذا الإجراء مكانةَ العربية باعتبارها لغة السيادة الوطنية الأولى ولغة الأمة المشتركة بين كل شعوبها، وأسنَدنا الوظائفَ المناسِبة للهجات واللغات الوطنية الأخرى التي ما تزال مستعملة في عدد من البلاد العربية، دون إقصاء ولا استئصال، كان ذلك من حسن التدبير للشأن اللغوي الذي نتوخّاه.

أن تقوية دور اللغة الوطنية الأولى - التي هي في الوقت نفسه لغةُ الأمة العربية الإسلامية جمعاء - تؤدي بلا شك إلى تقوية العوامل المشتركة بين مختلف التيارات الفكرية والثقافية داخل المجتمع العربي الواحد من جهة وبين كل الشُّعوب العربية من جهة أخرى وكلما زاد عددُ هذه القواسِم المُشتركة واشتدَّ حبلُها، توفَّرت أسبابُ أخرى لاستتباب الأمن الثقافي. والعكسُ صحيحٌ أي كلَّما ضَعُفت هذه القواسِم نتجَ عن هذا الضَّعف شُروخٌ بين مُكوِّنات المجتمع وانتفت حالةُ التماسُك الضرورية. وليس من المطلوب أن يكون كلُّ فرد في المجتمع نسخةً مُطابقة لبقية الأفراد، أي على نمَط واحد من الثقافة والتفكير، فهذا أمرٌ متعذِّرٌ وغيرٌ محمودٍ ولا مقبول فالاختلافُ سُنَّةٌ تعطي للحياة طعمَها ومَذاقها وألوانَها الجميلة، وتجعلُها حياةً مُستساغة بتَنوِّعها الطبيعي الذي لا يُستَثقلُ ولا يُمَلّ. لكن، هذا لا يعني أن يصل الخلافُ والاختلافُ داخلَ المُجتمع الواحد

إلى درجة القطيعة، ولا أن يؤدي ذلك إلى تعميق الفجَوات والخنادق التي تحولُ دون التفاهُم والتماسُك الاجتماعي ولا شكَّ في أن اللغة سلاحٌ ذو حَدَّين: إما أن توجِّه لرَدم الفجَوات والشُّروخ الاجتماعية ولَحْمِها، وتوحيد الكلمة، وتقوية القواسِم المُشتركة، وهذا هو الدورُ الذي ينبغي أن تقوم به المدرسةُ الوطنيةُ العمومية والإعلامُ بكل وسائله. وإما أن تُصبح عاملَ تفتيت وتصدُّع وانشقاق.

والحالةُ الأولى يصنعُها ترشيدُ الاستعمال اللغوي والتحكُّمُ في توجيه التعدُّد الوجهةِ المُفيدة التي تخدُم اللغةَ الوطنية والحضارية المشتركة، ولا تُهدِّمها أو تُزاحمُها وتقضي عليها لأن التعدُّد اللغوي هنا لا يعني الضياعَ والتَّشرذُم، بل يعني الاستفادةَ من كلِّ مُعطيات الخُصوصيات الثقافية واللغوية والحضارية الموروثة محلّياً وإقليمياً، وكذا مُعطيَات الحضارة العالمية الجديدة والتفتُّح على ثقافاتها بتعلُّم كلَّ ما أمكنَ تعلُّمُه من لغاتها، لكن تحت سيادة اللغة الوطنية .

أما الحالةُ الأخيرة فيَصنعُها الصراعُ والتمزُّقُ اللّسانيُّ والمُيُوعةُ اللغوية والتنكُّر للغة الوطنية وإهمالُها، وإفساحُ المجال لسيادة اللغة الأجنبية. وهذا واحدٌ من الآثار السلبية للمدارس الأجنبية التي تسهر على صناعة جزء من نُخبة تَتَصادمُ في غالب الأحيان بفعل تكوينها بلغة وثقافة أجنبية، مع قطاع آخر من النُّخبة المتخرِّجة من المدارس الوطنية

المتعلّمة بلغة وطنية فالصِّراعُ هنا بين هذين النَّموذجين من النُّخبة هو صراعٌ ثقافي لغوي في المقام الأول.